

«الأمة» يؤجل الاتفاقيات الدولية خشية إحراج الكويت إذا تم رفضها



عمر الطبطبائي يقدم بوكيه ورد لصفاء بمناسبة يوم المرأة العالمي

الحدث إلى 18 سنة.. أيضا على النواب كشف من يسرق اقتراحا أمام المجلس. وقال خليل أبل: عيب استخدام المفردات التي ذكرها العضو بقصد وليد الطبطبائي عندما يقول اسهال تشريع.. هل تقبل ان تقول لك عندك امسك تشريع. وقال وزير العدل: ليس هناك اساس في ما يخص الاحكام عمر 16 سنة للحدث بأنه جاء لاجل التصدي لشباب الحراك.. فمن يحرض الحدث على الاتجاه إلى الحراك وغيره هو المجرم. وقال عبد الكريم الكندري: وزير الداخلية السابق هو من كان يريد خفض سن الحدث إلى 16 سنة فالمشكلة في نفوس الوزراء. ورفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري الجلسة ربع ساعة بسبب تطور السجل بين النائبين وليد الطبطبائي و خليل أبل. ثم نشب السجال بين وليد الطبطبائي وعيسى الكندري بعد رفض منحه الفرصة للرد على حديث خليل عبدالله الذي هاجمه فيه بسبب موقفه من مجلس الأمة 2013 دون تسميته. نائب الرئيس عيسى الكندري يعود إلى استئناف الجلسة. وقال عادل الدمخي: قوانين البصمة الوراثية والحبس الاحتياطي وسن الحدث جميعها تحتنا التي تعديل... وخير دليل رغبة سمو الأمير بتعديل قانون البصمة الوراثية.. قانون سن الحدث الذي خفض إلى 16 سنة يختلف تماما مع جميع المواثيق والمعاهدات الدولية.. الدولة تتخبط وتمدد الحبس الاحتياطي وتخفض سن الحدث وتريد تطبيق البصمة الوراثية.

وقال رياض العبدساتي: قانون الأحداث يتعارض مع الكثير من القوانين وبخاصة قانون رعاية الطفل الذي ينص على ان الطفل إلى سن 18 سنة.. وسأقدم قانون لاحاق هيئة مكافحة الفساد إلى مجلس الأمة و اى شخص يقبل المسؤولية عليه ان يتحمل المساءلة. وقال عبدالوهاب البايطين: مع الأسف الشديد صارت بعض الأحاديث الجانبية في الجلسة وللأسف الهدف منها إثارة الفتنة.

وقال الحميدي السبيعي: تعديل سن الحدث بالخفض إلى 16 عاما هو قانون توجيهي وكان مقصودا فيه الشباب الصغار في الحراك وتوترت لذلك صدر القانون بهذه السرعة.. هو قانون لحظي ومعييب وايضا كان من اصغر المقبوض عليهم في شباب الحراك.

وقال سعدون العتيبي: النقاش اليوم هو نقاش عام ولم يتطرق احد إلى قانون الأحداث والا مداخل خليفة العبداني في قانون الأحداث.. من يعترضون على قانون منع المسيء هم من قدموه في المجلس المبطل الاول وخلافهم فقط على إضافة الذات الأميرية... يريدون تعديل قانون منع المسيء لأنهم تضرروا منه وهناك انتخابات تكميلية بعد شهرين لثانين.

وقال نايف المرادس: ارد على من يدعي بان المجلس المبطل الاول هو من اقر قانون المسيء.. كان هناك نقص في التشريع وهذا مخالف لقانون المسيء الذي اقر منع



الوزير العزب والوزير العبدالله في حوار جانبي

المعارضين من خوض الانتخابات.. فهو قانون جاء تفصيلا لحالات معينة وايضا قانون الأحداث بخفض السن إلى 16 عاما جاء لحاسبة فئة الشباب الذين شاركوا في الحراك وكان لهم رأي.

وقال ناصر السويط لسعدون حماد: نرفض المزايدة وصاحب السمو في قلب كل كويتي وأتمنى أن لا تكرر كلامك. وقال محمد الهدية: لا يجوز تحميل

اي مجلس أو جهة مخالفة اقرار قانون الأحداث وكنا معارضين لخفض سن الحدث ولكن امر طبيعي تعديل القوانين لا يفترض ان تصعد الناس على الصاق التهم بالمجالس السابقة.. من وافق على تخفيض سن الحدث في مجلس 2013

استند إلى فتوى شرعية.

وقال محمد الامة يوافق على إعادة سن الحدث إلى 18 سنة من حيث المبدأ. وأحمد الفضل يطالب بتحديد سجون خاصة للفتنة من 18 سنة فما فوق حتى 21 سنة مع تأييده ان يكون سن الحدث حتى 18 سنة.

وقال محمد الدلال: اقتراح الفضل

متحقق في المادة 17 من القانون.

وأحمد الفضل يسحب اقتراحه.

ومجلس الأمة يوافق على المداولة

الاولى لتعديل قانون الأحداث بموافقة

51 عضوا وعدم موافقة النائب خلف

دميثير.

ومجلس الامة يوافق على المداولة

وحتى 18 سنة.

وقال محمد الدلال: اقتراح الفضل

متحقق في المادة 17 من القانون.

وأحمد الفضل يسحب اقتراحه.

ومجلس الأمة يوافق على المداولة

الاولى لتعديل قانون الأحداث بموافقة

51 عضوا وعدم موافقة النائب خلف

دميثير.

ومجلس الامة يوافق على المداولة

وحتى 18 سنة.

وقال محمد الدلال: اقتراح الفضل

متحقق في المادة 17 من القانون.

وأحمد الفضل يسحب اقتراحه.

ومجلس الأمة يوافق على المداولة

الاولى لتعديل قانون الأحداث بموافقة

51 عضوا وعدم موافقة النائب خلف

دميثير.

ومجلس الامة يوافق على المداولة

وحتى 18 سنة.

وقال محمد الدلال: اقتراح الفضل

متحقق في المادة 17 من القانون.

وأحمد الفضل يسحب اقتراحه.

ومجلس الأمة يوافق على المداولة

الاولى لتعديل قانون الأحداث بموافقة

51 عضوا وعدم موافقة النائب خلف

دميثير.

ومجلس الامة يوافق على المداولة

وحتى 18 سنة.

وقال محمد الدلال: اقتراح الفضل

متحقق في المادة 17 من القانون.

وأحمد الفضل يسحب اقتراحه.

ومجلس الأمة يوافق على المداولة

الاولى لتعديل قانون الأحداث بموافقة

51 عضوا وعدم موافقة النائب خلف

دميثير.

ومجلس الامة يوافق على المداولة



جانبا من الجلسة



منصة رئاسة الجلسة أمس



جانبا آخر من الجلسة